أحاديث دلائل النبوة الصحيحة المتعلقة ببيت المقدس، وموقف المسلم في التعامل معها

د. خالد محمد محمود الشرمان*

تاريخ وصول البحث: 2020/2/4م **تاريخ قبول البحث: 2020/11/29م**

ملخص

يهدف البحث إلى جمع أحاديث دلائل النبوة الصحيحة المتعلقة ببيت المقدس، ودراسة الأحاديث المختلف في تصحيحها أو تضعيفها وترجح عندي صحتها وفق منهج المحدثين، ثم معرفة أبرز الأحداث التي تضمنتها هذه الأحاديث، وأبرز الأعمال التي أرشدت الأحاديث المسلم القيام بها. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها؛ أن عدد أحاديث دلائل النبوة الصحيحة المتعلقة ببيت المقدس مباشرة هي ثمانية أحاديث. وأبرز الأحداث التي ذكرتها الأحاديث؛ فتح بيت المقدس، وشد الرحال إليه، وأن الدجال لا يدخل بيت المقدس، ونزول الخلافة في الأرض المقدسة. ورغبة المسلم أن يمتلك أرضاً مهما كانت صغيرة يشرف منها على بيت المقدس. وبينت الأحاديث أن المطلوب من المسلمين؛ الصلاة في بيت المقدس، والارتباط المادي والمعنوي معه، وإهداء ما يؤدي لإعمار المسجد، والعناية به، كالزيت الذي تسرج به القناديل –قبل ظهور المخترعات المعاصرة– في حال تعذر الصلاة فيه، كدلالة على أهمية الاعتناء به، كما أرشدت للسعي لأن يكون المسجد دائماً بيد المسلمين، والمحافظة على بقاء الشريعة ديناً ومنهاجاً للأمة إلى آخر الزمان.

الكلمات المفتاحية: بيت المقدس، دلائل النبوة.

Accurate Prophetic Hadith related to Jerusalem and Muslim attitudes in dealing with them

Abstract

The study aims to collect accurate prophetic Hadith evidences related to Jerusalem and to study the debated Hadith with respect to corrections, weakening or likehood according to narrators in their corrections; then identify the most significant events included in these Hadith; the most salient work guiding the Muslim to adopt. The study concluded to some results, the most important is that the number of prophesy Hadith evidences directly related to Jerusalem are eight. The most important events mentioned by these Hadith are the conquest of Jerusalem, visiting Jerusalem as a holy act, that Antichrist does not enter Jerusalem, the decadence of calphlism in the holy land, the desire of Muslim to own a land even if it was small to be connected to Jerusalem. The study showed that Hadith directed Muslims to pray in Jerusalem, to be related to it on the material and moral levels, to take care of the mosque such as providing oil lamps before

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.
khalida@yu.edu.jo

the invention of modern equipment in case the Muslims were not able to pray in it as indicator as taking special consideration to the status of Jerusalem. These Hadith urged Muslims that the mosque must always be in hands of Muslims, and to maintain Sharia' as a religion and a way of life for the Islamic nation to the end of time.
Keywords: Jerusalem, Prophesy Evidences.

المقدمة.

تشـكل أحاديث دلائل النبوة الصـحيحة، التي أخبر النّبيّ ﷺ فيها عن أحداث آخر الزمان، جزءاً هاماً من سـنته، التي تعد مرجعاً للمسلمين في كافة شؤون حياتهم. حيث يستثمر المسلمون هذه الأحاديث من خلال الفهم السليم، والتطبيق الراشد لها.

وقد وصـلنا عدد من الأحاديث المتعلقة ببيت المقدس، وما يدور حوله من أحداث في آخر الزمان، فرأيت أن أجمع هذه الأحاديث، وأدرسها من حيث السند والمتن، وأرجح الحكم على الأحاديث المختلف في الحكم عليها، وأستنبط ما تدل عليه من أحداث، وما ترشد إليه من أعمال، وذلك للاسترشاد بها في علاقتنا مع أعدائنا، في ظل احتلالهم للمسجد الأقصى، ثم محاولة الوصول من خلالها إلى أفعال عملية ممكنة؛ لاستعادة بيت المقدس والمسجد الأقصى المبارك.

مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بأحاديث دلائل النبوة.
2. ما أحاديث دلائل النبوة الصحيحة المتعلقة ببيت المقدس.
3. ما أبرز الأحداث التي تضمنتها هذه الأحاديث.
4. ما أبرز الأعمال التي يمكن للمسلم القيام بها، كما ترشد إليها الأحاديث.

أهداف البحث.

وتتلخص أهداف البحث بالآتي:

1. بيان المقصود بأحاديث دلائل النبوة.
2. جمع أحاديث دلائل النبوة الصحيحة، والمختلف فيها بين التصحيح والتضعيف، وترجح للباحث صحتها، المتعلقة ببيت المقدس.
3. بيان أبرز الأحداث التي جرت على أرض بيت المقدس، واستشراف الأحداث التي ستجري مما ما ذكرته أحاديث دلائل النبوة الصحيحة.
4. تحديد موقف المسلم في التعامل مع الأحاديث الصـحيحة، والأعمال التي يمكن له القيام بها بشـأن بيت المقدس، كما ترشد إليه الأحاديث.

أهمية البحث.

تفيد أحاديث دلائل النبوة الصحيحة الواردة في مستقبل بيت المقدس المسلم المعاصر، كونها مؤشرات دقيقة في فهم ما يتعلق بهذه القضية؛ فمن الأهمية جمعها وفهمها، واكتشاف الأحداث والسلوكيات المتضمنة فيها، وبيان الحدود الممكنة للفعل البشري في صناعة هذه الأحداث، ثم وضعها موضع التنفيذ العملي بما يلائم الواقع، مما يسهم في رسم طريق لحل المشكلة المستعصية، وهي احتلال اليهود لبيت المقدس، وعجز المسلمين عن استرداده منهم.

حدود الدّراسة.

تقتصر الدّراسة على جمع ودراسة الأحاديث الصحيحة المتعلقة بدلائل النبوة المتعلقة ببيت المقدس، وبأن يكون للمسلمين فيها دور وعمل يقومون به، دون الأحاديث التي هي أخبار فقط لا عمل للمسلمين فيها.

الدراسات السابقة.

كثر التصنيف فيما يتعلق بفضائل بيت المقدس فقد أحصى بعض الباحثين عدد الكتب المؤلفة في فضائل بيت المقدس فوجدها تسعة وأربعين كتاباً في الفترة ما بين القرن الرابع الهجري إلى الرابع عشر الهجري[1]. وقد اطلعت على أكثر ما كتب في موضوع بيت المقدس من خلال المكتبات العامة، والشبكة العنكبوتية فلم أر من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة، والله أعلم.

منهج البحث.

اقتضت طبيعة هذا البحث اتباع المناهج الآتية:

الاستقرائي: حيث تتبعت جميع الأحاديث المختصة بالموضوع، ودرستها.

التحليلي: تحليل ما ورد في الأحاديث من أحداث تتعلق بدلائل النبوة. وتحليل ودراسة الأسانيد والمتون للحكم على الحديث.

الاستنباطي: استنباط الأفعال التي يلزم المسلم فعلها في مواجهة الأحداث المذكورة في الحديث.

خطة البحث.

جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وستة مطالب وخاتمة كما يأتي:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وحدوده، ومنهجه، والدراسات السابقة.

التمهيد: وفيه تعريف أحاديث دلائل النبوة، وتعريف بكلمة المقدس، وبيان العلاقة بين بركة الشام وبيت المقدس.

المطلب الأول: أحاديث التبشير بفتح بيت المقدس. وموقف المسلم في التعامل معها.

المطلب الثاني: أحاديث فضل المسجد الأقصى، وموقف المسلم في التعامل معها.

المطلب الثالث: أحاديث تبين الأحداث المتعلقة ببيت المقدس قرب قيام الساعة، وموقف المسلم في التعامل معها.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

وأسأل الله ﷻ أن يوفقنا جميعا لما يحب ويرضى من خير القول والعمل.

تمهيد.

رأيت أن أذكر بعض المسائل باختصار في مقدمة هذا البحث؛ لتكون مدخلا للموضوع وهي المقصود من أحاديث دلائل النبوة، وبيان معنى المقدس في قولنا "بيت المقدس"، والعلاقة بين أحاديث بيت المقدس وأحاديث فضل الشام.

أولاً: تعريف أحاديث دلائل النبوة.

الدلائل جمع دليل، وتسمى الْآيَاتُ وَالْبَرَاهِينُ الدَّالَّةُ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بـــ(مُعْجِزَاتٍ)، وَتُسَمَّى أيضا بـ (دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ) وَ (أَعْلَامَ النُّبُوَّةِ)[2]، وهي نَوْعَانِ: منها مَا مَضَى وَصَارَ مَعْلُومًا بِالْخَبَرِ، ومنها مَا هُوَ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ كَوُقُوعِ مَا أَخْبَرَ بِوُقُوعِهِ[3]، وليس من شرط دلائل النبوة اقترانها بدعوى النبوة أو التحدي بها[4]، وقد سمى المحدثون هذا النوع من الأحاديث باسمين مشهورين، فبعضهم اسماها بعلامات النبوة كالبخاري في باب "علامات النبوة في الإسلام"[5]، وبعضهم سماها "دلائل النبوة" كالبيهقي وغيره في كتب دلائل النبوة.

أما مقصود الباحث بأحاديث دلائل النبوة في هذا البحث فهي: "الأحاديث التي أخبر فيها النّبيّ ﷺ عن أحداث تقع في المستقبل، وتدل هذه الأحاديث على نبوته كونها وقعت أو ستقع كما أخبر".

ثانياً: معنى "المقدس" ودلالته. واخترت تعريف المقدس هنا لارتباط المعنى بسبب التفضيل، وللفت الانتباه لقيمة الأرض المقدسة، ومكانتها في نفوس المؤمنين، ولارتباط القدسية بحوادث ذكرتها أحاديث دلائل النبوة.

المقدس: مشتقة من (قَدُسَ)، قال ابن فارس[6]: "(قدس) القاف والدال والسين أصلٌ صحيح، وأظنه من الكلام الشرعيّ الإسلاميّ، وهو يدلُّ على الطهْر، ومن ذلك الأرضُ المقدَّسة هي المطهَّرة. وتسمَّى الجنَّة حَظِيرةَ القُدْس، أي الطُّهر". "وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ «التَّقْديس» فِي الْحَدِيثِ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّطْهِيرُ. وَمِنْهُ «الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ» قِيلَ: هِيَ الشَّامُ وفِلَسْطين. وسُمِّي بيتُ المَقْدس؛ لأنه الموضع الَّذِي يُتَقَدَّس فِيهِ مِنَ الذُّنُوبِ. يُقَالُ: بَيْتُ المَقْدِس، وَالْبَيْتُ المُقَدَّس، وَبَيْتُ القُدْس، بِضَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِهَا"[7].

فالقدسية هي التطهير، والبركة هي دوام التشريف والكرامة وزيادته[8]، فالأرض المقدسة هي الأرض التي يدوم شرفها وتطهيرها لما خصها الله بها من الفضائل، ويدوم شرف أهلها بأفعالهم وصفاتهم المحمودة شرعا، وترجع لطهارتها الأصلية كلما وقع فيها ما يدنسها[9]. "ولا تتغير بملك الكافر كما يتغير غيرها من الأراضي"[10].

قلت (الباحث): ويلزم من قدسية الأرض أن يقع فيها حوادث تجعل لها من الفضل والبركة ما ليس لغيرها، وقد تكون حوادث قديمة وانتهت كمبعث الأنبياء منها، وقد تكون متجددة على مر العصور كاستمرار وجود المؤمنين بها ومدافعتهم لأعدائهم.

ثالثاً: العلاقة بين أحاديث فضل بيت المقدس وأحاديث فضل الشام.

الأحاديث التي وردت في فضل بلاد الشام على قسمين رئيسين: الأول: ما ورد في فضل الشام عموماً، والثاني: ما ورد بحق قسم مخصوص منها. ولا نستطيع أن نفصل بين بلاد الشام وبيت المقدس؛ إذ هما متداخلان؛ فبيت المقدس جزء من الشام، والأحاديث الواردة في فضل الشام عموماً تتناول بيت المقدس كونه جزءاً منها، ولكن الأحاديث المختصة ببيت المقدس لا تتناول عموم بلاد الشام، ما لم ترد قرينة تبين ذلك. لأن "فَضَائِلَ الْبُلْدَانِ لَا تُدْرَكُ بِالْقِيَاسِ وَالِاسْتِنْبَاطِ وَإِنَّمَا سَبِيلُهَا

التَّوْقِيفُ"[11]. قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾[الأنبياء: 71]: "يَقُولُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ نَارِ قَوْمِهِ وَأَخْرَجَهُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِهِمْ مُهَاجِرًا إِلَى بِلَادِ الشَّامِ، إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ مِنْهَا"[12]. وقال العيني: في (بابُ مَنْ أحَبَّ الدَّفْنَ فِي الأرْضِ المُقَدَّسَةِ أوْ نَحْوِهَا)[13]. أي: "هَذَا بَاب يذكر فِيهِ من أحب أَن يدْفن فِي بَيت الْمُقَدّس إِمَّا طلبا للقرب من الْأَنْبِيَاء المدفونين هُنَاكَ، أَو ليقرب عَلَيْهِ". وقال المناوي[14]: "اشتهر أن قبره قريب من أريحاء بقرب الأرض المقدسة". "وينحى العلماء إلى تعميم البركة الواردة في القرآن الكريم للأرض المقدسة على أرض الشام كلها، رغم أن النص على البركة واردة للأرض المقدسة فقط" [15].

المطلب الأول: أحاديث التبشير بفتح بيت المقدس، وموقف المسلم في التعامل معها.

ثبت من الأحاديث التي تبشر بفتح بيت المقدس حديثان، رواهما البخاري في صحيحه، ودلالتهما على ذلك واضحة، وبيان ذلك فيما يلي:

الحديث الأول: عن عَوْف بْن مَالِكٍ ﷺ: " أَتَيْتُ النّبيّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ: اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ مُوتَانٌ يَأْخُذُ فِيكُمْ كَقُعَاصِ الْغَنَمِ، ثُمَّ اسْتِفَاضَةُ الْمَالِ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِائَةَ دِينَارٍ فَيَظَلُّ سَاخِطًا، ثُمَّ فِتْنَةٌ لَا يَبْقَى بَيْتٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ فَيَغْدِرُونَ فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا)[16].

الحكم على الحديث: يكتفى بتصحيحه أنه أخرجه البخاري وغيره.

دلائل النبوة فيما يتعلق بمستقبل بيت المقدس: يشير الحديث لعدد من دلائل نبوته –عليه الصلاة والسلام– تحدث في آخر الزمان، منها ما يتعلق ببيت المقدس، ومنها ما يتعلق بغيره، قَالَ الْمُهَلَّبُ: "وَفِيهِ أَشْيَاءُ مِنْ عَلَامَات النُّبُوَّة قد ظهر أَكْثَرهَا"[17]. ومن دلائل النبوة كما يبين الحديث فتح بيت المقدس، وقد تحقق هذا الأمر في زمن عمر ﷺ [18].

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث أن أحداثا معينة ستقع في المستقبل، وأنه إذا صح أمرا من دلائل النبوة عن النبي ﷺ، فعلى المسلمين أن يعوا المقصود منه، وأن يبادروا إلى تحقيق ما ورد فيه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا حسب قدرتهم، وأن زيادة الفضل بزيادة الوعي لما أرشد النبي ﷺ إليه، لأن النبي ﷺ إنما ذكر هذه الأمور لنفع الناس وتنبيههم.

موقف المسلم في التعامل مع الحديث: فهم الصحابة الكرام ﷺ هذا القول عن النبي ﷺ مما يتعلق بواقعهم، فبادروا بقيادة الخلفاء أبي بكر وعمر من بعده لتحقيق ما أشار إليه النبي –عليه الصلاة والسلام– ووعد المسلمين به، وتحركت هممهم لذلك فأعدوا العدد، وعملوا بكل جهدهم لتحقيق ما تضمنه الحديث، حتى تم لهم ما بذلوا جهدهم من أجله وهو فتح بيت المقدس.

الحديث الثاني: عن (عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تُجَّارًا بِالشَّأْمِ، فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بِتَرْجُمَانِهِ ... ثم قال: فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ، لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ)[19].

الحكم على الحديث: يكتفى بتصحيحه أنه أخرجه البخاري وغيره.

دلائل النبوة فيما يتعلق بمستقبل بيت المقدس: يدل قول هرقل" فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ"التي هي أرض بيت المقدس أو أرض ملكه[20]، على ما يلي:

أولاً: أن الإسلام سيصل الى بيت المقدس، ويبسط سلطانه عليه. وأن ملك أمة الإسلام سيمتد.

ثانياً: أن دولة هرقل ستزول من بيت المقدس.

وقد قبلنا كلام هرقل وجعلناه حجة– رغم عدم عصمته–، كونه عالم النصرانية في عصره، وإقرار علماء الإسلام عليه، وحدوث ما تنبأ بهكما تنبأ. فكل ذلك يدل أنه إما أخذه من الكتب المقدسة عندهم في الغالب، أو بسبب فطنته وخبرته. قال ابن المنير الإسكندراني: "وَجه الدَّلِيل من قصَّة هِرقل، مَعَ أَن فعله لَا يحتجّ بِهِ ... تصويب حَملَة الشَّرِيعَة لهَذَا وَأَمْثَاله من رَأْيه، وَحسن تفطنه، ومناسبة استدلاله"[21]. وقال ابن حجر[22]: "فَإِنْ قِيلَ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ هِرَقْلَ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مَا قَالَهُ مِنْ قِبَلِ اجْتِهَادِهِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اسْتِقْرَائِهِ مِنْ كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ ...، وَأَيْضًا فَهِرَقْلُ قَالَهُ بِلِسَانِهِ الرُّومِيِّ وَأَبُو سُفْيَانَ عَبَّرَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ الْعَرَبِيِّ، وألقاه إِلَى ابن عَبَّاس وَهُوَ من عُلَمَاء اللِّسَان فَرَوَاهُ عَنْهُ وَلَمْ يُنْكِرْهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ لَفْظًا وَمَعْنًى". قال السفيري وكل الذي قاله هرقل مأخذه إما من القرائن العقلية، وإما من الأحوال العادية، وإما من الكتب القديمة التوراة والإنجيل"[23].

العمل الذي يرشد إليه قول هرقل: يرشد قول هرقل المسلمين إلى استثمار الفرصة واغتنام الظروف المحيطة في سرعة تحقيق الرؤية المتوافقة مع أحاديث النبي ﷺ وهي فتح بيت المقدس.

موقف المسلم في التعامل مع القول: يعمل المسلم على إشاعة روح التفاؤل والأمل في نفوس الناس، وذلك من خلال الاستفادة من أقوال خصومهم التي تدل على علو المسلمين وانتصارهم ونشرها بين الناس، والمبادرة إلى تحقيق الممكن من الإنجازات، كما فعل الصحابة ﷺ في فتح بيت المقدس.

المطلب الثاني: أحاديث فضل المسجد الأقصى، وموقف المسلم في التعامل معها.

ورد في فضل المسجد الأقصى ثلاثة أحاديث صحيحة: واحد متفق على صحته، واثنان ترجح عندي صحتهما، وتفصيلها كما يأتي:

الحديث الأول: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى)[24].

الحكم على الحديث: يكتفى بتصحيحه أنه أخرجه البخاري وغيره. وللحديث شواهده صحيحة كثيرة، أخرجها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، ولا يبعد عدّه متواتراً.

دلائل النبوة فيما يتعلق بمستقبل بيت المقدس: يشير الحديث إلى فضل الصلاة في المسجد الأقصى، وشدّ الرحال إليه؛ وقد قال النبي ﷺ هذا الحديث في وقت كان المسجد بيد الرومان، ولم يكن للمسلمين فيه وجود، مما يعني أنه سيكون بيد المسلمين حتى يتمكنوا من الصلاة فيه وشد الرحال إليه، فهي بشارة من النّبيّ ﷺ بفتحه، وصيرورته بيد المسلمين.

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث إلى شد الرحال إلى هذه المساجد طلبا للفضيلة، وتعزيزا للإيمان، وإعمارا للمساجد الفاضلة، وإيجاد صلة روحية بين المسلم وبين هذه المساجد. ولكل واحد من هذه المساجد فضيلة، قال ابن حجر "وَفِي

هَذَا الْحَدِيثِ فَضِـــيلَةُ هَذِهِ الْمَسَـــاجِدِ وَمَزِيَّتُهَا عَلَى غَيْرِهَا؛ لِكَوْنِهَا مَسَـــاجِدَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ قِبْلَةُ النَّاسِ وَإِلَيْهِ حَجُّهُمْ، وَالثَّانِي كَانَ قِبْلَةَ الْأُمَمِ السالفة، وَالثَّالِث أسس على التقوى"[25]. وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى المقصود هنا هو المسجد المعروف في بَيْت الْمَقْدِسِ. وفي بيان سبب التسمية قال ابن حجر: "وَسُمِّيَ الْأَقْصَى لِبُعْدِهِ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْمَسَافَةِ... وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: سُمِّيَ الْأَقْصَى لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ وَرَاءَهُ مَسْجِدٌ، وَقِيلَ: لِبُعْدِهِ عَنِ الْأَقْذَارِ وَالْخَبَثِ، وَقِيلَ: هُوَ أَقْصَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ مَكَّةَ وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ أَبْعَدُ مِنْهُ"[26]، والكل معنى محتمل صحيح لا مانع من أن تصدق جميعاً على المسجد الأقصى.

موقف المسلم في التعامل مع الحديث: يعلم المسلم صدق ما قاله النبي ﷺ، ويعلم إمكانية تطبيقه، فيسعى لتغيير الواقع بروح الواثق من تحقيق النصر، وإيجاد الواقع الجديد الذي أخبر عنه النبي ﷺ. وهذا ما فعله الصحابة ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر.

<u>الحديث الثاني:</u> روى أصحاب المسانيد والسنن وغيرهم، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ، عَنْ أَخِيهِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ! قَالَ: "أَرْضُ الْمَحْشَرِ وَالْمَنْشَرِ، ائْتُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاةً فِيهِ كَأَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ" قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: "فَتُهْدِي لَهُ زَيْتًا يُسْرَجُ فِيهِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ كَمَنْ أَتَاهُ"[27].

الحكم على الحديث: الحديث موضع خلاف بين العلماء في تصحيحه وتضعيفه، والراجح صحته، وبيان ذلك فيما يأتي:

1) صحح الحديث أو حسنه جملة من العلماء، وهم: النووي، حيث قال: "ورَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَابْن مَاجَه بِإِسْنَاد حسن"[28]. ومغلطاي في شرحه على سنن ابن ماجة: فقال: "هذا حديث إسناده صحيح"[29]، وقد أطال في الرد على مَن ضعف الحديث. والبوصيري، فقال: "وَإِسْنَاد طَرِيق ابْن ماجة صَحِيح رِجَاله ثِقَات؛ وَهُوَ أصح من طَرِيق أبي دَاوُد؛ فَإِن بَين زِيَاد بن أبي سَوْدَة ومَيْمُونَة عُثْمَان بن أبي سَوْدَة كَمَا صرح بِهِ ابْن ماجة فِي طَرِيقه، وكما ذكره الْعَلَاء ابن صَلَاح الدّين فِي الْمَرَاسِيل، وَرَوَاهُ أَبُو يعلى الْموصِلِي فِي مُسْنده حَدثنَا أَبُو مُوسَى إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم الْهَرَوِيّ، حَدثنَا عِيسَى ابن يُونُس، فَذكره بِتَمَامِهِ كَمَا رَوَاهُ ابْن ماجة ... وَله شَاهد من حَدِيث أبي ذَر، رَوَاهُ أَبُو يعلى الْموصِلِي"[30]. كما صححه محقق مسند أبي يعلي: حيث قال" إسناده صحيح"[31].

قلت: ومما يقوي الحديث إخراج أصحاب السنن لهذا الحديث، وترجمتهم لما ورد فيه، ففيه دلالة على قبولهم له، وتصحيح مضمونه، وخاصة أن أبا داود سكت عنه.

2) ومع ما سبق إلا أنه قد **ضعف الحديث جماعة** من العلماء منهم: ابن القطان[32]، والذهبي[33]، والشيخ الألباني[34]، والشيخ شعيب الأرنؤوط[35].

وملخص أسباب ضعفه عندهم ما يأتي:

أولاً: في سند الحديث راويان، تفردا برواية الحديث، ولا يحتمل منهما التفرد، وهما: زياد بن أبي سودة، وأخوه عثمان.

ثانياً: إن في الحديث نكارة، ووجه النكارة في الحديث ما ذكره الذهبي، حيث قال: "وهذا خبر منكر، وكيف يسوغ أن يبعث بزيت ليسرجه النّصارى على التماثيل والصلبان؟ وأيضاً؛ فالزيت منبعه من الأرض المقدسة، فكيف يأمرهم أن يبعثوا به

من الحجاز؛ محل عدمه إلى معدنه؟! ثم إنه عليه السلام لم يأمرهم بوقود، ولا بقناديل في مسجده، ولا فعله، وميمونة لا يُدرى من هي، ولا يعرف لعثمان سماع منها"[36]. وذكر بعضهم أن النكارة في الزيادة: "فإن صلاة فيه كألف صلاة فيما سواه"، لأن المعروف أن هذا الفضل إنما هو لمسجد النّبيّ ﷺ، كما جاء في الصحيحين وغيرهما عن جمع من الصحابة"[37].

ثالثاً: مناقشة أقوال من ضعف الحديث: بالنظر فيما ساقه المضعفون من أسباب تضعيف هذا الحديث عندهم، نجد أن هذه الأسباب يمكن مناقشتها، والرد عليها، كما يأتي:

– **مناقشة السبب الأول:** قلت: وثق ابني أبي سودة أهل الجرح والتعديل، قال مغلطاي ما ملخصه: زياد بن أبي سودة، أبو المنهال، ويقال: أبو نصر المقدسي، أخو عثمان. قال ابن حبان في كتاب «الثقات»: روى عنه زيد بن واقد وأهل الشام: وذكره ابن خلفون في «الثقات». وقال مروان بن محمد[38]، فيما ذكره أبو زرعة في «تاريخه الكبير»: عثمان بن أبي سودة وأخوه زياد من أهل بيت المقدسي: ثقتان، ثبتان[39]. وإلى هذا القول صار ابن حجر فقال عن زياد: ثقة[40]، وعن أخيه عثمان: ثقة من الثالثة[41].

لذا قال الألباني –رحمه الله تعالى– في رد حجة من ضعف الحديث بسبب ضعف ابني أبي سودة، أو نكارة الحديث: "... كذا قالوا، ولم يذكروا حجتهم فيما إليه ذهبوا، ولم أجد لهم في ذلك سلفاً من المتقدمين من أهل الجرح والتعديل، وقد وثق ابني أبي سودة، مروان بن محمد وابن حبان، والحافظ الهيثمي، والعسقلاني، وغيرهما ممن يأتي، ولم يظهر لي وجه الحكم بالنكارة على الحديث من الذهبي"[42].

قلت (الباحث): فإسناد الحديث من الطريق الذي أخرجه أحمد في مسنده، وابن ماجة في سننه، وأبو يعلى في مسنده. صحيح؛ كونه متصلاً بالثقات، ولا يعلم له علة.

– **مناقشة السبب الثاني:** أما وجه النكارة الذي ذكره الذهبي –رحمه الله تعالى–، فلا يسلم له؛ لأن هذا الحديث من جنس الأحاديث التي قالها ﷺ على اعتبار ما سيحدث في المستقبل، فهو من الأحاديث المبشرة بفتح بيت المقدس، ومن دلائل نبوته ﷺ. كما ينبه الحديث أيضاً إلى دور المسلمين في فتح بيت المقدس وواجبهم بالعناية به وإعماره بعد فتحه، وهذا الحديث من جنس حديث "لا تشد الرحال.." وغيره.

وأما إهداء الزيت الذي يسرج في قناديله وأنه منبع الزيت. فالخطاب ليس خاصا بهذه الصحابية وفي هذا الوقت فقط. فالخطاب للمسلمين الذين سيولدون في الزمن القادم ويكون لهم دور في إشعال قناديله، والقناديل وإن كانت حقيقة في زمن سابق، فإنها في أزمان أخرى رمز للعناية والاهتمام والارتباط بالمسجد لقدسيته وفضله، فأيّ نكارة في الحديث؟

– **مناقشة السبب الثالث: قلت:** لا منافاة بين هذه الحديث والأحاديث التي فيها أن فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ ألف صلاة؛ لأنه صح أيضاً عن النّبيّ ﷺ أن الصلاة في مسجده أفضل من أربع صلوات في مسجد بيت المقدس، فمسجده ﷺ أفضل على كل حال، ولا يتغير الفضل لمسجده بزيادة فضل المسجد الأقصى.

ثم إن الجمع بين الحديثين ممكن، فقد جمع الطحاوي –رحمه الله تعالى– بين الأحاديث بالنسخ وزيادة الأجر والفضل من الله ﷻ، فقال بعد سياقته للأحاديث الواردة: "قد نسخ بعضها بعضاً، ثم طلبنا تصحيحها، وما الناسخ فيها من المنسوخ، وكان مذهبنا في النسخ في مثل هذا أنه من الله تعالى؛ رحمة لعباده، وزيادة منه إياهم في فضله عندهم، وفي رحمته لهم"[43].

قلت (الباحث): يقصد –رحمه الله تعالى– أن الفضل الأقل للمسجد الأقصى منسوخ بالفضل الأعلى وهو ألف صلاة. وعلى فرض أن جملة (ألف صلاة) غير صحيحة فلا يطعن ذلك بصحة أصل الحديث، فيكون الحديث صحيحاً باستثناء هذه الجملة.

وعليه فالراجح عندي أن الحديث صحيح لما تقدم من أدلة ومناقشة.

دلائل النبوة فيما يتعلق بمستقبل بيت المقدس: يبشر الحديث بفتح بيت المقدس، في الوقت الذي كان فيه تحت حكم الرومان، وأن موقع المسجد وما حوله هو أرض لحشر الناس، وإعادة نشرهم منه. قال المناوي في بيان معنى أرض المحشر والمنشر: "أي البقعة التي يجمع الناس فيها إلى الحساب وينشرون من قبورهم، ثم يساقون إليها وخصت بذلك؛ لأنها الأرض التي قال الله فيها {باركنا فيها للعالمين} وأكثر الأنبياء بعثوا منها فانتشرت في العالمين شرائعهم فناسب كونها أرض المحشر والمنشر"[44].

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث إلى مجموعة من التوجيهات منها:

أولاً: نصرة المسجد الأقصى المعنوية؛ بأن يحرص المسلم أن يُصلى فيه ابتغاء الفضل والأجر المترتب على الصلاة فيه، وأنها تعدل ألف صلاة.

ثانياً: نصرته المادية، كأن يهدي له المسلم زيتا يسرج في قناديله في حال تعذر عليه الصلاة فيه. قال العيني –رحمه الله تعالى–: "ويستفاد من الحديث فوائد؛ الأولى: فيه فضيلة بيت القدس. والثانية: جواز بعث الزيت إلى المساجد للإصباح وإن كانت في غير بلده. والثالثة: إذا كان مسجد في دار حرب يجوز لمن في دار الإسلام أن يبعث له زَيتًا يُسرج فيه، ويُقاسُ على هذا البُسط والحُصر والقناديل، ونحو ذلك مما يحتاج إليه المسجد"[45].

موقف المسلم في التعامل مع الحديث.

أولاً: على المسلم أن يجعل المسجد الأقصى موضع اهتمام وعناية وتقدير عن طريق القيام بأعمال تجعله مرتبطاً به، وبينهما علاقة وصلة وثيقة، وتجعله يسعى دائماً لأن يكون المسجد نظيفا من القاذورات الحسية والمعنوية، كما تجعله يسعى في ترميم بنائه، والعناية بمرافقه، وتسهيل حركة المصلين إليه.

ثانياً: إن انتقل إلى يد غيرهم كاليوم مثلاً، بذل المسلم كل جهده في سبيل استرجاعه وإعادته إلى حياض المسلمين. متأسيا بما فعل صلاح الدين الأيوبي –رحمه الله تعالى–. ولعل القيام بأي جهد للعناية بالمسجد الأقصى يدخل تحت معنى (إهداء زيت يسرج في قناديله)؛ إذ الزيت ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو رمز للعناية، والصلة، والحفاظ، والتكريم لهذه البقعة المقدسة.

ثالثاً: العمل على تحريره؛ فلما ثبت ما للمسجد من فضل، وكان المسلمون اليوم محرومين من تحقيق هذا الفضل بسبب احتلاله، فلا بد من إزالة هذا المانع؛ وهذا لا يتم إلا بتحرير المسجد من يد المحتل.

الحديث الثالث: وهو ما أخرج الحاكم قال: "أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّعِيرِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُعَاذٍ السُّلَمِيُّ، ثَنَا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، قَالَ: تَذَاكَرْنَا وَنَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: مَسْجِدُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ مَسْجِدُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ فِيهِ، وَلَنِعْمَ الْمُصَلَّى، وَلَيُوشِكَنَّ أَنْ لَا يَكُونَ لِلرَّجُلِ مِثْلُ شَطَنِ فَرَسِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ يَرَى مِنْهُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا"، أَوْ قَالَ: "خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)[46]. وفي رواية الطبراني في الأوسط[47]: (أن يكون). قلت (الباحث): ولعلها أصوب؛ لأن المقام مقام ترغيب بالقرب من المسجد الأقصى، وليس مقام تنفير منه.

الحكم على الحديث: صحح إسناد هذا الحديث–ولم يذكروا له علة–جمع من العلماء، وهم كل من: الحاكم، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[48]. ووافقه الذهبي[49].والْمُنْذِرِيُّ: حيث صدره بعن، وقال بعده: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ[50] بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِي مَتْنِهِ غَرَابَةٌ[51].وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح[52].كما صححه الألباني[53].

أما تضعيف الحديث فلم أجد من ضعفه تضعيفا مطلقاً؛ إلا أنني وجدت كلاماً للإمام الدارقطني يعلّ فيه بعض طرقه فقال[54]: "حَدِيثِ عَبدِ الله بنِ الصّامِتِ، عَن أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النّبيّ ﷺ، قال: صَلاَةٌ فِي مَسجِدِي هَذا أَفضَلُ مِن أَربَعِ صَلَواتٍ فِي مَسجِدِ بَيتِ المَقدِسِ... الحَدِيثَ. فَقال: يَروِيهِ قَتادَةُ، واختُلِف عَنهُ؛ فَرَواهُ حَجّاجُ بن الحَجّاجِ عَن قَتادَة، عَن أَبِي الخَلِيلِ، عن عبد الله بنِ الصّامِتِ، عَن أَبِي ذَرٍّ. واختُلِف عَن سَعِيدِ بنِ بَشِيرٍ؛ فَرَواهُ مُحَمد بن عُقبَة السَّدُوسِيُّ عَنِ الوَلِيدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن سَعِيدِ بنِ بَشِيرٍ، عَن قَتادَة، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي الحَسَنِ، عن عبد الله بنِ الصّامِتِ. وَكَذَلِك رَوَى سَعِيد ابن أَبِي عَرُوبَة عَن قَتادَة، وقال عَلِيُّ بن حُجرٍ وهِشامُ بن خالِدٍ وغَيرُهُما: عَنِ الوَلِيدِ، عَن سَعِيدِ بنِ بَشِيرٍ، عَن قَتادَة، عن عبد الله بنِ الصّامِتِ. لَم يَذكُر بَينَهُما أَحَدًا، وقَتادَةُ لَم يَسمَعهُ مِن عَبدِ الله بنِ الصّامِتِ. وَقَولُ حَجّاجِ بنِ حَجّاجٍ: عَن قَتادَة، عَن أَبِي الخَلِيلِ – أَشبَهُ بِالصَّوابِ".

قلت (الباحث): أعل الدارقطني الحديث من طريق قتادة عن عبد الله بن الصامت بعدم سماع قتادة من عبد الله ابن الصامت، فهو منقطع من هذا الطريق. والصواب عنده هو ما رواه عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصامت. وأبو الخليل: اسمه صالح بن أبي مريم مولى بني ضبيعة، وهو بصري ثقة، وثقه ابن أبي حاتم[55]، ويحيى بن معين، وأبو داود، والنسائي[56].

وعليه، فخلاصة الحكم على الحديث: **بأن إسناد الحديث من رواية الحاكم والطبراني صحيح، ولا يعلم له علة– والله اعلم.**

دلائل النبوة فيما يتعلق ببيت المقدس: يخبر الحديث عن رغبة المسلم في آخر الزمان أن يمتلك أرضا مهما كانت صغيرة يشرف منها على بيت المقدس. ولم يذكر الحديث سبب التمني ولعله يكون لكثرة ساكنيه وتزاحمهم، أو لغلاء الأرض فيه، ولا يستبعد أن يكون الشوق له؛ بسبب وقوعه في يد غير المسلمين –كما هو اليوم–.

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث الى مجموعة من الأمور منها:

أولاً: الصلاة في المسجد الأقصى، وذلك لما له من فضل أكثر من غيره، وهو من المساجد التي يقترن فضلها بمسجد النبي ﷺ والمسجد الحرام.

ثانياً: على أهل بيت المقدس التمسك بأرضهم وبيوتهم وما لهم من أملاك وعقارات، ويجب على الأمة دعم صمودهم بكل الطرق الممكنة المشروعة.

موقف المسلم في التعامل مع الحديث: على المسلم أن تكون له المواقف التالية فيما يتعلق بالمسجد الأقصى:

أولاً: يعظم المسلم المسجد الأقصى، ويعرف له قدره وفضله، وأن له مزية على بقية المساجد.

ثانياً: ويركز في توعية الناس على أهمية بقاء أبنية وأراضي بيت المقدس في يد المسلمين وعدم انتقالها لأعدائهم.

المطلب الثالث: أحاديث تبين الأحداث المتعلقة ببيت المقدس قرب قيام الساعة، وموقف المسلم في التعامل معها.

وقد وقفت على ثلاثة أحاديث الحديث تبين الأحداث المتعلقة ببيت المقدس قرب قيام الساعة، وهي من الأحاديث المختلف في قبولها، وترجح عندي القبول، وهي:

الحديث الأول: (عن شهرِ بن حَوشب عن عبد الله بن عمرو، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "ستكون هجرةٌ بعد هجرةٍ، فخِيار أهلِ الأرضِ ألْزمُهم مُهاجَرَ إبراهيمَ، ويبقى في الأرضِ شرارُ أهلها، تَلفِظُهم أرَضُوهُم، تقْذَرُهم نَفْسُ اللهِ، وتحشُرهم النارُ مع القردةِ والخنازيرِ)[57].

الحكم على الحديث: اختلف العلماء والباحثون في تصحيح هذا الحديث كما يأتي:

أولاً: صحح هذا الحديث كل من: الحاكم، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"[58]. وسكت عنه الذهبي[59]. وقواه المنذري في الترغيب والترهيب فصدره بعن وقال: "رواه أبو داود عن شهر عنه والحاكم عن أبي هريرة عنه، وقال صحيح على شرط الشيخين كذا قال"[60]. وقبله الحافظ ابن حجر، فقال: "سنده لا بأس به"[61]. وأورده الهيثمي مختصراً في المجمع وقال: "رواه أحمد في حديث طويل، وشهر ثقة، وفيه كلام لا يضر"[62]. والقسطلاني، فقال: "وعند أحمد بسند لا بأس به"[63]. وصححه الألباني في أكثر من موضع[64].

ثانياً: لم أقف على من أطلق القول بضعف الحديث إلا الشيخ شعَيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود[65]، فقال: "إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، ثم إنه اضطرب فيه". وقال في تحقيقه لمسند أحمد[66]: "إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، ثم إنه معلول".

أما الراجح في الحكم على الحديث: فيتبين من تخريج الحديث والنظر في شجرة إسناده، ودراسة أقوال العلماء في الحكم عليه، أن مدار الحديث على شهر بن حوشب، وهو كما في تقريب التهذيب"[67] شهر ابن حوشب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد ابن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة روى له مسلم والبخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن".

وقد روى الحديث عنه كل من قتادة وليث بن أبي سليم، ومن طريق قتادة رواه كل من هشام الدستوائي ومعمر، فالحديث من هذا الطريق لا بأس به كما قال ابن حجر، ولم أر لهذا الحديث من هذا الطريق علة أو اضطراباً، فإذا تقوى الحديث بما رواه الحاكم وصححه من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، بالإضافة إلى سكوت أبي داود عنه؛ فإن النفس تركن لتقويته –والله أعلم–.

دلائل النبوة فيما يتعلق بمستقبل بيت المقدس: يتضمن الحديث عددا من دلائل نبوته –عليه الصلاة والسلام– منها:

أولاً: أن الهجرة إلى بيت المقدس مستمرة في فترات متعاقبة من عمر البشرية.

ثانياً: أن الخير والأمن والإيمان والرخاء سيبقى في بيت المقدس –على فترات– الى آخر الزمان، قبيل ظهور الدجال، إذ إن

هذا هو سبب الهجرة الى مكان معين، وهو سبب الهجرة الى بيت المقدس في آخر الزمان، قال العراقي (وَالْهِجْرَةُ الثَّالِثَةُ) الْهِجْرَةُ إِلَى الشَّـــامِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو[68].

وقال الخطابي[69]: "قوله ستكون هجرة بعد هجرة معنى الهجرة الثانية الهجرة إلى الشام يرغب في المقام بها وهي مهاجر إبراهيم صلوات الله عليه".

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث إلى مجموعة من الأعمال منها:

أولاً: الهجرة إلى بيت المقدس في أوقات الفتن، أو الأوقات التي يحتاج فيها بيت المقدس إلى عمارته بالرجال المؤمنين.

ثانياً: توجيه المسلمين إلى الهجرة المشروعة أو الواجبة إلى بيت المقدس حسب الحال الذي يكون عليه الناس، وضمن الضوابط الشرعية المعتمدة من ثقات علماء المسلمين.

ثالثاً: التحذير من ترك الهجرة الواجبة أو المستحبة إن دعت الحاجة لذلك. لأن معنى قوله –عليه الصلاة والسلام– "تقذرهم نفس الله"، أي: "أن الله يكره خروجهم إليها ومقامهم بها؛ فلا يوفقهم لذلك فصـــاروا بالرد وترك القبول في معنى الشيء الذي تقذره نفس الإنسان فلا تقبله. وذكر النفس هاهنا مجاز واتساع في الكلام، وهذا شبيه بمعنى قوله: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾[التوبة: 46]"[70].

موقف المســـلم في التعامل مع الحديث: يعلم المســـلم من خلال فهمه لهذا الحديث أن أفضـــل الناس من يهاجر كما هاجر إبراهيم عليه السلام، وهي الهجرة إلى الأرض المقدسة من بلاد الشام، وقلب الشام هي بيت المقدس. قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾[الأنبياء: 71] يَقُولُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَـــلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ نَارِ قَوْمِهِ وَأَخْرَجَهُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِهِمْ مُهَاجِرًا إِلَى بِلَادِ الشَّامِ، إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ مِنْهَا"[71]. ويدعو الناس إلى الهجرة المستحبة أو الواجبة إلى بيت المقدس، ويحذرهم من الهجرة منه والتفريط فيه.

<u>الحديث الثاني:</u> عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا سِتَّ سِنِينَ عَلَيْنَا جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ فَقَامَ فَخَطَبَنَا فَقَالَ: أَتَيْنَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تُحَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّاسِ، فَشَدَّدْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِينَا فَقَالَ: "أَنْذَرْتُكُمُ الْمَسِيحَ وَهُوَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ ـ قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ الْيُسْرَى ـ يَسِيرُ مَعَهُ جِبَالُ الْخُبْزِ وَأَنْهَارُ الْمَاءِ، عَلَامَتُهُ يَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ صَـــبَاحًا، يَبْلُغُ سُـــلْطَانُهُ كُلَّ مَنْهَلٍ[72]، لَا يَأْتِي أَرْبَعَةَ مَسَـــاجِدَ: الْكَعْبَةَ، وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى، وَالطُّورَ، وَمَهْمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ ـــ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ وَأَحْسِبُهُ قَدْ قَالَ يُسَلَّطُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يُحْيِيهِ، وَلَا يُسَلَّطُ عَلَى غَيْرِهِ"[73].

الحكم على الحديث: تبين لي بعد تخريج الحديث، والنظر في طرقه النظر أنه صـــحيح، وقد صـــححه كل من: الحافظ ابن حجر وقال: "أخرجه أحمد، ورجاله ثقات"[74]. قلت: ولم يذكر له علة. وقال الهيثمي: "رواه أحمد، ورجاله رجال (الصـــحيح)"[75]. وقال الألباني: "إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات مشهورون من رجال "التهذيب"، وجنادة بن أبي أمية الأزدي الدوسي تابعي كبير ثقة، وثقه ابن حبان وغيره، وروى عنه جمع منهم مجاهد كما في هذا الحديث، وكما ذكر ابن عساكر في "تاريخ دمشق" وقد قيل بصحبته، فلا أدري لماذا لم يصحح الحافظ ابن حجر"[76]. كما صحح الأرنؤوط: فقال: إسناده صحيح[77]. وقال: وقوله: "لا يأتي أربعة مساجد"، ذكر منها الأقصى والطور ولم يرد ذكرهما إلا في هذا الحديث فيما نعلم، وليس في الأحاديث الصحيحة إلا ذكر مكة والمدينة.

دلائل النبوة فيما يتعلق بمستقبل بيت المقدس: هذا الحديث فيه من دلائل النبوة أن الدجال لا يدخل بيت المقدس رغم سعة سلطانه، وكثرة الخوارق التي يجريها الله على يديه.

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث إلى مجموعة من الأمور منها:

أولاً: الترغيب في سكنى بيت المقدس، وعمارة المسجد الأقصى؛ لأن الدجال لا يدخله، مما يدل على بعده عن الفتن مقارنة بغيره.

ثانياً: الاستعداد لخروج الدجال والحذر منه، وذلك بسكنى الأماكن المباركة التي لا يدخلها ومنه بيت المقدس.

موقف المسلم في التعامل مع الحديث: يتخذ المسلم موقفه بناء على هذا الحديث؛ بأن يعلم ارتباط قدسية المسجد الأقصى وبركته مع المسجد الحرام والمسجد النبوي، ومشاركتهما في فضل أنه لا يدخله الدجال، فتتعمق العلاقة معه كونه من المساجد الفاضلة، ويرغب في السكنى فيه إن سنحت له فرصة، وتحققت في ذلك مصلحته.

الحديث الثالث: (عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ: أَنَّ ابْنَ زُغْبٍ الْإِيَادِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: نَزَلَ عَلَيَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَوَالَةَ الْأَزْدِيُّ، فَقَالَ لِي وَإِنَّهُ لَنَازِلٌ عَلَيَّ فِي بَيْتِي: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَوْلَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَقْدَامِنَا لِنَغْنَمَ فَرَجَعْنَا وَلَمْ نَغْنَمْ شَيْئًا، وَعَرَفَ الْجَهْدَ فِي وُجُوهِنَا، فَقَامَ فِينَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَكِلْهُمْ إِلَيَّ فَأَضْعُفَ، وَلَا تَكِلْهُمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَيَعْجِزُوا عَنْهَا، وَلَا تَكِلْهُمْ إِلَى النَّاسِ فَيَسْتَأْثِرُوا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: لَيُفْتَحَنَّ لَكُمُ الشَّامُ وَالرُّومُ وَفَارِسُ – أَوِ: الرُّومُ وَفَارِسُ – حَتَّى يَكُونَ لِأَحَدِكُمْ مِنَ الْإِبِلِ كَذَا وَكَذَا، وَمِنَ الْبَقَرِ كَذَا وَكَذَا، وَمِنَ الْغَنَمِ حَتَّى يُعْطَى أَحَدُهُمْ مِائَةَ دِينَارٍ فَيَسْخَطَهَا ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي – أَوْعلى هَامَتِي – فَقَالَ: يَا ابْنَ حَوَالَةَ، إِذَا رَأَيْتَ الْخِلَافَةَ قَدْ نَزَلَتِ الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ فَقَدْ دَنَتِ الزَّلَازِلُ وَالْبَلَايَا وَالْأُمُورُ الْعِظَامُ وَالسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ إِلَى النَّاسِ مِنْ يَدِي هَذِهِ مِنْ رَأْسِكَ"[78].

الحكم على الحديث: اختلف في تحسين الحديث وتضعيفه كما يأتي:

أولاً: صححه كل من: الحاكم: وقال "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وعبد الرحمن بن زغب الأيادي معروف في تابعي أهل مصر"[79]، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح". والضياء المقدسي، في كتابه المختارة[80]. وابن حجر في فتح الباري وقال: "رواه أبو داود بإسناد حسن"[81].وعلي القاري: حيث قال: "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ"[82]. والشيخ الألباني[83].

ثانياً: ضعفه فقط الشيخ شعيب الأرنؤوط[84] للأسباب الآتية:

1- الخلاف في عبد الرحمن بن زغب، وهل هو من الصحابة أم من مجاهيل التابعين ولم يرو عنه غير واحد. ورجح أنه من مجاهيل التابعين، وأنه لم يرو عنه غير واحد.
2- تفرد معاوية بن صالح بهذه السياق، وهو رغم ثقته إلا أن له أفراداً، ولم يتابع على حديثه.

ويمكن **مناقشة هذه الأسباب** على النحو الآتي:

مناقشة السبب الأول: اختلف العلماء في صحبة ابن زغب والأكثر على أنه صحابي، فقد أثبت الدارقطني صحبة ابن زغب فقال: "ابن زُغْب الإيادي له صُحْبة"[85]. وَقَال ابن حجر: "ذكر بعضهم. منهم: ابن عَبد الْبَرّ، وابن ماكولا أن له صحبة. وَقَال ابن مندة: قال أبو زُرْعَة الدمشقي: له صحبة. قال ابن مندة: وخالفه غيره. وَقَال أبو نعيم مختلف في

صحبته يعد من تابعي أهل حمص. وساق له عن الطبراني حديث: من كذب علي. صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ. والإسناد لا بأس به"[86]. لذا رجح صحبته فقال: "شامي صحابي ونفاها بعضهم"[87]. وقد روى عن ابن زغب راويان، لا كما قال الأرنؤوط أنه روى عنه واحد فقط، فقد قال أبو نعيم: "عَبْدُ اللهِ بْنُ زُغْبٍ الْإِيَادِيُّ مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَتِهِ، يُعَدُّ فِي تَابِعِي أَهْلِ حِمْصَ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِذٍ، وَضَمْرَةُ بْنُ حَبِيبٍ"[88].

قلت: ارتفعت الجهالة عنه، فإن ثبتت صحبته –وهو الراجح– وإلا فهو من المعروفين من التابعين، فتقبل روايته.

مناقشة السبب الثاني: معاوية بن صالح، الذي تدور عليه رواية الحديث هو معاوية بن صالح بن حدير بالمهملة مصغر، الحضرمي أبو عمرو وأبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس، له ترجمة مطولة في كتاب تهذيب الكمال وسائر كتب الجرح والتعديل، وللعلماء فيه آراء بين التوثيق المطلق وبين التوثيق النسبي، وخلاصة آرائهم مترددة بين ما قاله أبو زرعة: "ثقة محدث"، وما قاله أبو حاتم: "صالح الحديث، حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به"[89]. وقد روى له مسلم والأربعة[90].

قلت: لا يبعد الاحتجاج بحديثه ولو انفرد، ما لم يكن له ما يعارضه، فالحديث حسن، ويعتضد تحسين الحديث برواية أبي داود له وسكوته عنه، والله أعلم.

دلائل النبوة وفوائد الحديث فيما يتعلق ببيت المقدس: في الحديث من دلائل النبوة أن الخلافة ستنزل الأرض المقدسة قبيل قيام الساعة، ولا يناقض هذا ما حدث من خلافة بني أمية بالشام، لأنه يحتمل أن تنزل الخلافة فيها أكثر من مرة، إذا اعتبرنا أن خلافة بني أمية كانت في الأرض المقدسة.

العمل الذي يرشد إليه الحديث: يرشد الحديث إلى مسائل منها؛ أن يستعد المسلم دائما لقيام الساعة، ويترقب اقترانها بالأحداث التي أخبر عنها النبي ﷺ، ومنها نزول الخلافة في الأرض المقدسة في آخر الزمان.

موقف المسلم في التعامل مع الحديث: يعلم المسلم أن عددا من الأحداث الكبرى ستجري في الأرض المقدسة في آخر الزمان، فيتوقع حدوثها، ويستعد لها إن أدركته، ويرشد الناس للاستعداد لها إن أدركتهم.

الخاتمة.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، فقد تم هذا البحث بفضل الله، وخلصت منه إلى النتائج الآتية:

أولاً: عدد أحاديث دلائل النبوة المقبولة المتعلقة ببيت المقدس ثمانية أحاديث.

ثانياً: ثلاثة أحاديث من الثمانية متفق على صحتها، وخمسة مختلف فيها، والراجح صحتها أو حسنها.

ثالثاً: أبرز الأحداث التي ذكرت في الأحاديث الصحيحة وانقضت هي: فتح بيت المقدس وصيرورته بيد المسلمين.

رابعاً: أبرز الأحداث التي ذكرت في الأحاديث الصحيحة وهي مستمرة أو موجودة في زماننا: حوادث معينة– غير محددة– تجعل للمسلم رغبة وشوقاً أن يمتلك أرضاً مهما كانت صغيرة يشرف منها على بيت المقدس.

خامساً: أبرز الأحداث التي ذكرت في الأحاديث الصحيحة ولم تأت بعد: نزول الخلافة في الأرض المقدسة قرب قيام الساعة. وعدم دخول الدجال إليه.

سادساً: أهم الأعمال التي يطلب من المسلم القيام بها تجاه المسجد الأقصى كما وردت في الحديث، هي:

1- الصلاة فيه ابتغاء الفضل والأجر المترتب على الصلاة فيه وأنها تعدل ألف صلاة، وهذا مرتبط بالإمكان والمصلحة التي يقررها أهل العلم والخبرة، خاصة في أيامنا الحالية.

2- دوام الهجرة إلى بيت المقدس؛ لعمارته بالمؤمنين، وبالعمل الصالح.

3- إهداء زيت له يسرج في قناديله في حال تعذر الصلاة فيه. أو ما في معناه في حال تغير الأحوال وتطور العلوم والصناعات.

4- الارتباط المادي والمعنوي، القلبي والروحي، بالمسجد الأقصى.

5- السعي دائما لأن يكون المسجد بيد المسلمين، وبشتى الوسائل الممكنة.

والله تعالى هو الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

(1) النتشة، جواد، **مكانة بيت المقدس بين نصوص الوحي وحركة الإنسان**، مركز دراسات المستقبل الإسلامي، 2006م، ص175. نقله عن العسلي، كامل جميل، **مخطوطات فضائل بيت المقدس**.

(2) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ). **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، 1419هـ/1999م، (ط2)، ج5، ص412.

(3) **المرجع السابق**، ج5، ص420.

(4) ابن تيمية، **النبوات**، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ/ 2000م، (ط1)، ج1، ص604.

(5) ابن حجر، **فتح الباري**، ج6، ص581.

(6) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م، ج5، ص63.

(7) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت 606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م، ج4، ص24.

(8) **النهاية**، ج1، ص24.

(9) ينظر النتشة، **مكانة بيت المقدس**، ص29.

(10) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري (ت 1031هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ، (ط1)، ج2، ص483.

(11) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج2، ص290.

(12) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين،

بيروت، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ج5، ص353.

(13) أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني (ت 855هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج8، ص147.

(14) المناوي، **فيض القدير**، ج5، ص519.

(15) النتشة، **مكانة بيت المقدس**، ص35.

(16) البخاري، في "**صحيحه**" (4 / 101) برقم: (3176) (كتاب الجزية، باب ما يحذر من الغدر) (بهذا اللفظ) وابن حبان في "صحيحه" (15 / 66) برقم: (6675) (كتاب التاريخ، ذكر الإخبار عن فتح المسلمين بيت المقدس بعده) (بنحوه مطولا.) وغيرهم

(17) ابن حجر، **فتح الباري**، ج6، ص278.

(18) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج4، ص 295.

(19) البخاري، في "**صحيحه**" (8/1) برقم: (7) (بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله) (بهذا اللفظ) و(4 /19 (45/4) برقم: (2940) (كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النّبيّ ﷺ الناس إلى الإسلام) (بنحوه.)، وأحمد في "مسنده" (581/2) برقم: (2406) (مسند بني هاشم ﷺ، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب –رضي الله عنهما– عن النّبيّ ﷺ) (بنحوه).

(20) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري (ت 923هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323 هـ، (ط7)، ج5، ص113.

(21) ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم (ت 683هـ)، **المتواري على تراجم أبواب البخاري**، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت، مكتبة المعلا، ج1، ص283.

(22) ابن حجر، **فتح الباري**، ج1، ص125.

(23) السفيري، شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد الشافعي (ت 956هـ)، **المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية ﷺ من صحيح الإمام البخاري**، حققه وخرج أحاديثه: أحمد فتحي عبد الرحمن، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1425هـ/ 2004م، (ط1)، ج1، ص263.

(24) البخاري، في "**صحيحه**" (60/2) برقم: (1189) (كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) (بهذا اللفظ) ومسلم في "صحيحه" (126/4) برقم: (1397) (كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) (بمثله)، (126/4) برقم: (1397) (كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)، (126/4) برقم: (1397) (كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) (بنحوه مختصرا.) وله شواهد صحيحة، أخرجها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، ولا يبعد عدّه متواتراً.

(25) ابن حجر، **فتح الباري**، ج3، ص65.

(26) ابن حجر، **فتح الباري**، ج3، ص64.

(27) أبو داود في "**سننه**" (1 / 174) برقم: (457) (كتاب الصلاة، باب في السرج في المساجد) (بنحوه.) وابن ماجه في "سننه" (2 / 413) برقم: (1407) (أبواب إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب ما جاء فِي الصلاة فِي مسجد بيت المقدس) (بهذا اللفظ) والبيهقي في "سننه الكبير" (2 / 441) برقم: (4385) (كتاب الصلاة، باب في سراج المسجد) (بنحوه مختصرا.) وأحمد في "مسنده" (12 / 6743) برقم: (28274) (من مسند القبائل، حديث ميمونة بنت سعد –رضي الله عنها–) (بنحوه.) وعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على "مسند أحمد" (12 / 6744) برقم: (28275) (من مسند القبائل، حديث ميمونة بنت سعد –رضي الله عنها–) وأبو

يعلى في "مسنده" (523/12) برقم: (7088) (حديث ميمونة زوج النّبيّ ﷺ) (بنحوه.) وبرقم (27626) و (27627)، وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (177/7) برقم: (1334) (كتاب الحج، باب فضل المسجد الأقصى) (بنحوه).

(28) النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (ط1)، 1418هـ/1997م. ص883. **والمجموع شرح المهذب**، دار الفكر، ج8، ص 278.

(29) مغلطاي، بن قليج بن عبد الله البكجري (ت 762هـ)، **شرح سنن ابن ماجه – الإعلام بسنته** ﷺ، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م، (ط1).

(30) البوصيري أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني الشافعي، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة**، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، ج2، ص14.

(31) الموصلي، أبو يعلى، **مسند أبي يعلي**، تحقيق: حسين سليم أسد، ج12، ص523، رقم 7088.

(32) ابن القطان، **الإعلام بسنته –عليه الصلاة والسلام– بشرح سنن ابن ماجه الإمام**، (228/4) قال عنه: هو خبر غير صحيح.

(33) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1382 هـ/1963م، (ط1)، ج2، ص90.

(34) الألباني، **ضعيف ابن ماجة**، ص 1407، **وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**، ص198. وكان توجه رحمه الله إلى تصحيح هذا الحديث، ثم عدل عن ذلك، ونقله من "الصحيح" إلى الضعيف دون أن يغير حكمه عليه. ينظر كلام الناشر في **ضعيف سنن أبي داود**، الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1420هـ، ج1، ص158.

(35) الأرنؤوط، شعيب، **في تحقيقه لسنن أبي داود**، باب في السُّرج في المساجد، ج1، ص343، حديث رقم 457.

(36) الألباني، **ضعيف أبي داود**، الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423هـ، (ط1)، ج1، ص161.

(37) الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ) **ضعيف أبي داود**، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 1423هـ، (ط1)، ج1، ص160.

(38) مروان بن محمد الحافظ العلامة أبو بكر الدمشقي الطاطري التاجر، وثقه أبو حاتم وكان أحمد بن حنبل يثني عليه وعلى علمه مات سنة عشر ومائتين، ينظر الذهبي (ت 748هـ) ينظر: **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ–1998م، (ط1)، ج1، ص255.

(39) مغلطاي، بن قليج بن عبد الله البكجري (ت 762هـ)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ2001م، (ط1)، ج5، ص113.

(40) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (346/1).

(41) المرجع السابق ترجمة رقم (4509).

(42) الألباني، **ضعيف سنن أبي داود**، ج1، ص160.

(43) الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ج2، ص78.

(44) المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (ط1)، ج4، ص171.

(45) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي بدر الدين (ت 855هـ)، **شرح سنن أبي داود**، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ–1999م، (ط1)، ج2، ص363.

(46) الحاكم في "**مستدركه**" (4 / 509) برقم: (8648) (كتاب الفتن والملاحم، لن تنفكوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن أهل حضركم) (بهذا اللفظ) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (67/2) برقم: (608) (باب بيان مشكل ما روي عنه ﷺ في المساجد التي لا تشد الرحال إلا إليها)، (بنحوه مختصرا.) والطبراني في "الأوسط" (103/7) برقم: (6983) (باب الميم، محمد بن علي المروزي) (بمثله)، (148/8) برقم: (8230) (باب الميم، موسى بن هارون) (بنحوه).

(47) الطبراني، **المعجم الأوسط**، (7 / 103) برقم: (6983)، (8 / 148) برقم: (8230).

(48) في "**مستدركه**" (509/4) برقم: (8648) (كتاب الفتن والملاحم، لن تنفكوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن أهل حضركم) (بهذا اللفظ).

(49) **تلخيص الذهبي**، (8553) صحيح.

(50) البيهقي، أبو بكر (ت 458هـ)، **شعب الإيمان**، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1423هـ/2003م، (ط1)، ج6، ص42، من الطريق التي أعلها الدارقطني.

(51) المنذري، **الترغيب والترهيب**، ج2، ص141.

(52) **الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج4، ص12، رقم 5874.

(53) الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، الرياض، مكتبة المعارف، ج2، ص12، حديث رقم (1179)، وصححه في **الثمر المستطاب في فقه السنّة والكتاب**، غراس للنشر والتوزيع، (ط1)، فقال ج1، ص548. (خرجه الحاكم من طريق الحجاج ابن الحجاج عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصامت عنه. وقال: (صحيح الإسناد). ووافقه الذهبي وهو كما قالا وقد أخرجه الطبراني أيضا في (الأوسط) ورجاله رجال الصحيح كما في (المجمع)، (7/4).

(54) **الدارقطني، علل الدارقطني**، ج6، ص24، س1105.

(55) الرازي، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (415/4).

(56) المزي، **تهذيب الكمال**، (89/13). وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (200/2).

(57) الحاكم في "**مستدركه**" (4 / 486) برقم: (8591) (كتاب الفتن والملاحم، ستكون هجرة بعد هجرة إلى مهاجر إبراهيم ﷺ) (بهذا اللفظ)، (4 / 487) برقم: (8592) (كتاب الفتن والملاحم، ستكون هجرة بعد هجرة إلى مهاجر إبراهيم ﷺ) (بمعناه مختصرا.)، (4 / 510) برقم: (8653) (كتاب الفتن والملاحم، الشام صفوة الله من بلاده) (بنحوه.) وأبو داود في "سننه" (2 / 312) برقم: (2482) (كتاب الجهاد، باب في سكنى الشام) (بنحوه مختصرا.) وأحمد في "مسنده" (3 / 1203) برقم: (5664) (مسند عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما–) (بنحوه مختصرا.)، (3 / 1443) برقم: (6990) (مسند عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما–) (بمعناه مختصرا.)، (3 / 1464) برقم: (7071) (مسند عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما–) (بنحوه.) وغيرهم

(58) الحاكم، **المستدرك**، حديث رقم (8653).

(59) الحاكم، **المستدرك**، حديث رقم (8653).

(60) المنذري، عبد العظيم، زكي الدين المنذري (ت 656هـ) **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، (ط1)، ج4، ص31.

(61) ابن حجر، "**الفتح**"، 11/ 380.

(62) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت، دار الفكر، 1412هـ، ج6 ص340، رقم (10406).

(63) القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج9، ص303.

(64) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح (ت 1420هـ)، **في سلسلة الأحاديث الصحيحة**، رقم 3203، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، (ط1)، ج7، ص611. و**صحيح الترغيب والترهيب**، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، ج3، ص108، 3091، قال الالباني (صحيح لغيره): قلت: (الباحث) وهذا الحديث من الأحاديث التي تغير فيه اجتهاده فقد ضعفه في ضعيف الجامع، (3259)، الضعيفة (3697). ثم صححه في الصحيحة (3203). وملخص ما قال الالباني – رحمه الله تعالى– في تصحيح الحديث: وجود طريق أخرى للحديث، وشاهداً، يتقوى الحديث بهما.

(65) شعيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي (ت 275هـ)، **حاشية التحقيق على سنن أبي داود السجستاني**، دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م، (ط1).

(66) **أحمد، مسند أحمد**، ح 6871، ج11، ص455.

(67) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ترجمة رقم 2830.

(68) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم (ت 806هـ)، **طرح التثريب في شرح التقريب**، الطبعة المصرية القديمة وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي)، ج2، ص22.

(69) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف (ت 388هـ)، **معالم السنن**، وهو **شرح سنن أبي داود**، حلب، المطبعة العلمية، 1351هـ/1932م، (ط1)، ج2، ص236.

(70) الخطابي، **شرح سنن أبي داود**، ج2، ص236.

(71) ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم** (ابن كثير)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ج5، ص310.

(72) المنهل: قال في النهاية، ج5، ص289، وفي حديث الدجّال [أنه يَرِدُ كُلَّ مَنْهَل] المَنْهل من المياه: كُلُّ ما يَطَؤه الطريق وما كان على غير الطَّريق لا يُدْعَى مَنْهَلا ولكِنْ يُضاف إلى مَوْضعه أو إلَى من هُوَ مُخْتَصٌّ به فيُقال: مَنْهَل بَني فُلان: أي مَشْرَبُهم ومَوْضع نَهَلهم.

(73) أحمد "**مسند أحمد**" (5477/10) برقم: (23560) (مسند الأنصار ﷺ، رجل من أصحاب النّبيّ ﷺ) (بهذا اللفظ)، (10/ 5641) برقم: (24173) (مسند الأنصار ﷺ، حديث رجل من أصحاب النّبيّ ﷺ) (بنحوه).

(74) **ابن حجر، الفتح**، (105/13).

(75) الهيثمي، **المجمع**، ج7، ص295.

(76) الألباني، **السلسلة الصحيحة** رقم (2934).

(77) الأرنؤوط، في **تحقيقه المسند**، ج38، ص180، حديث رقم (23090)، وفي الحديث رقم (23683) قال: إسناده صحيح. وبرقم (23684): قال: إسناده صحيح. سليمان: هو ابن مهران الأعمش. وبرقم (23685): قال الأرنؤوط: إسناده صحيح. سفيان: هو الثوري، والأعمش: هو سليمان بن مِهران، ومنصور: هو ابن المعتمر.

(78) الضياء المقدسي في "**الأحاديث المختارة**" (275/9) برقم: (238) (مسند عبد الله بن حوالة الأزدي) (بنحوه)، (276/9) برقم: (239) (مسند عبد الله بن حوالة الأزدي)، (بهذا اللفظ) والحاكم في "مستدركه" (425/4) برقم: (8403) (كتاب الفتن

والملاحم، يأتي عليكم زمان لا ينجو فيه إلا من دعا دعاء الغرق) (بمثله.) وأبو داود في "سننه" (2 / 325) برقم: (2535) (كتاب الجهاد، باب في الرجل يغزو يلتمس الأجر والغنيمة) (بمثله.) والبيهقي في "سننه الكبير" (9 / 169) برقم: (18623) (كتاب السير، باب بيان النية التي يقاتل عليها ليكون في سبيل الله ﷻ) (بنحوه مطولا.) وأحمد في "مسنده" (10 / 5293) برقم: (22923) (مسند الأنصار ﷺ، حديث عبد الله بن حوالة ﷺ) (بمثله.) وأبو يعلى في "مسنده" (12 / 281) برقم: (6867) (حديث عبد الله بن حوالة،) (بنحوه مختصرا).

(79) الحاكم، **المستدرك**، ج4، ص425.

(80) الضياء المقدسي في "**الأحاديث المختارة**" (9 / 275) برقم: (238) (مسند عبد الله بن حوالة الأزدي)، (بنحوه)، (276/9) برقم: (239) (مسند عبد الله بن حوالة الأزدي)، (بهذا اللفظ).

(81) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج6، ص33.

(82) القاري، **مشكاة المصابيح**، ج8، ص3435.

(83) الألباني **صحيح سنن أبي داود**، ج7 ص289 رقم 2286. وقال: "إسناده صحيح، وكذا قال الحاكم والذهبي، رجاله ثقات معروفون؛ غير ابن زغب الإيادي– واسمه: عبد الله–، مختلف في صحبته، وقد كنت ملت في تعليقي على "المشكاة" (5449) إلى نفيها! والآن أجد نفسي تميل إلى إثباتها؛ لأنه صرح بسماعه من النّبيّ ﷺ لحديث: "من كذب عليّ ...": عند الطبراني، وإسناده لا بأس به، كما قال الحافظ في "التهذيب". وأسد بن موسى صدوق، وفيه كلام لا يضر، لا سيما وقد تابعه عبد الرحمن ابن مهدي: ثنا معاوية ... به. أخرجه أحمد (288/5)، والحاكم (425/4)، وصححه الألباني كذلك في صحيح الجامع الصغير ج2، ص1294 رقم 7839".

(84) الأرنؤوط، **حاشية مسند أحمد.** طبعة مؤسسة الرسالة، ج 37، ص 152، رقم (88 224) قال تحقيق: (ضعيف، فقد تفرد به معاوية بن صالح بهذه السياقة، وهو –وإن كان ثقة– قد ذكر بعض أهل العلم أن له أفراداً، ولم يتابع على حديثه هذا، وفي متنه نكارة. وابن زغب الإيادي: هو عبد الله، قال أبو نعيم: مختلف في صحبته، يعد من تابعي أهل حمص. قلنا: وقد تفرد بالرواية عنه ضمرة بن حبيب، فهو في عداد المجهولين.

(85) الدارقطني، **المؤتَلِف والمختَلِف**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ/ 1986م، (ط1)، ج3، ص1154.

(86) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج5، ص217– 218.

(87) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص303. وينظر: **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، (2/ 643).

(88) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ)، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، 1419هـ/1998م، (ط1)، ج3، ص1664.

(89) المزي، **تهذيب الكمال**، ج28، ص191.

(90) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (1/ 955).